أفعال الكلام في الفكر اللغوي العربي القديم و الحديث

دراسة مقارنة بين الجاحظ و طه عبد الرحمن

حفيظة بن عبد المالك

البريد الإلكتروني: h.benabdelmalek@univ-chlef.dz

تخصص : علوم اللسان و تحليل الخطاب

الأستاذ المشرف: أ/د محمد زيوش

مخبر: تعليمية اللغات و تحليل الخطاب

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/01/07 تاريخ القبول:2020/09/01

الملخص :

يتناول هذا البحث نظرية أفعال الكلام ، إحدى ركائز الدرس التداولي الحديث في الفكر اللغوي العربي القديم و الحديث من خلال دراسة مقارنة تتراوح بين الباحث عن السمات الإجرائية لهذه النظرية عن طريق التأصيل لمفاهيمها في الموروث العربي القديم كمحاولة لكشف الأبعاد التداولية التي قعّد لها الجاحظ من مؤلفاته ، وبين الترجمة الفكرية للنظرية الغربية عند الدكتور طه عبد الرحمن و ما هي أهم المنطلقات المشتركة بينهما ، و ما هي أوجه الاختلاف و التداخل بين تطرحيهما لنظرية الفعل الكلامي العربي ؟

summry

This research deals with the theory of the acts of speech, one of the pillars of the modern deliberative lesson in the old and modern Arabic linguistic

thought through a comparative study ranging from the search for the procedural features of this theory through the details of its concepts in the ancient Arab heritage as an attempt to reveal the parliamentary dimensions that AL- DJAHIZ of its authors has prepared. In addition to the intellectual translation of the Western theory by Dr. Taha Abdul Rahman, what are the main points of common interest between them, and what are the differences and the overlap between their evolution of the theory of the Arab speech act?

الكلمات المفتاحية: التداولية ، أفعال الكلام ، المقام ، السياق، الفكر اللغوي العربي ، الفكر اللغوي الغربي ، الجاحظ، طه عبد الرحمن

الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية: Intercourse, acts of speech, place, context, Arabic linguistic thought, Western linguistic thought, Al-dJahiz, Taha Abd Al-Rahman

ليست التداولية علماً لغوياً محْضاً، يكتفي بالوصف والتفسير للبنى اللّغوية ويتوقّف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، بل هي علم جديد للتواصل الإنساني يدرس الظّواهر اللّغوية في مجال الاستعمال ويتعرّف على القدرات الإنسانية للتواصل اللّغوي، ومن هنا جاءت تسميتُها "علم الاستعمال اللّغوي".

وتعتبر التداولية مصبّ الكثير من العلوم التي تهتم بالإنسان وفكره اللّغوي، كعلم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس واللّسانيات وغيرها، وما حققته التداولية رغم جدتها، وقرب عهدها من مهدها، فهي لم تكتمل بعد، و لازالت في أهم منعرجاتها إلاّ أنّها استطاعت أن تفرض نفسها في ساحة الدرس اللغوي

الحديث، و تجذب اهتمام الباحثين إلى البحث في منهجها، ومحاولة إخضاع النتاج الأدبي له.

وقد ركزت التداولية في دراسة الأساليب والآثار الدّلالية المقترنة بالسياق المقامي، ويتجلى اهتمام الدرس التداولي باللغة من خلال التركيز على طريقة الاستعمال، وربطها بخطة الإنجاز ومدى تأثيرها على السامع.

وقد برزت في التداولية عدة نظريات من أشهرها"نظرية الأفعال الكلامية" والتي تعدّ أهم نظرية في اللسانيات التداولية،حيث إنّ دراسة هذه الأفعال وما يفعله المتكلم باللغة من تأثير وتبليغ وإنجاز أفعال تعد من أهم مجالات الدراسات التداولية على الإطلاق، لكن لا يمكن لنا إنكار جذور الدرس التداولي في التراث العربي الحديث الذي أولى عناية فائقة بظاهرة اللفظ والمعنى والقصد وخاصة عند الجاحظ، مما لا يمكن إنكاره أيضاً عند العرب المحدثين الذين اهتموا بالعناية بالمعاني المستلزمة من الأساليب اللغوية ونجد على رأسهم طه عبد الرحمن، ولعل الإشكالية التي تتبادر إلى أذهاننا ها هنا عن **ما هي سمات أهم نظرية أفعال الكلام في التث العربي القديم عند الجاحظ؟**

وما هي المفاهيم التي خلص إليها طه عبد الرحمن من خلال ترجمته للفكر التداولي العربي؟ ما الفروق البارزة بين طرحيهما؟ وما هي أوجه التشابه و أوجه الاختلاف؟

- **أفعال الكلام عند الجاحظ:**

مما لاشك فيه أن "الجاحظ" من العلماء الذين لم يفوتوا باباً إلا وطرقوه في معالجة الكلام والألفاظ، وخاصة في كتابه "البيان والتبيين" عُني بأفعال الكلام حينا خصص في كتابه فصولاً للخطابة مبيناً المضامين المطروقة

وصفات الخطيب، كما ركز على المخاطبين وعلى ضرورة مراعاة أحوالهم وطبقاتهم السياسية والاجتماعية، أو ما يسمى بـ "مراعاة مقتضى الحال" لأن غاية الخطيب لا تقف عند وصول كلامه إلى ذهن المتلقي فحسب بل لابد من حصول الإفهام ثم الإقناع، وهما غايتا حصول الفعل الكلامي حيث تتجسد الأفعال الإنجازية في "الإفهام" وتتجسد الأفعال التأثيرية في "الإقناع".

أ- **"الإفهام":** وفي هذه الحال لابد على الخطيب أن يراعي حال المرسل إليه ومنزلته لما يقول الجاحظ:" ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم وأن توانيه آلاته وتتصرف مع أداته"[1]، ومن هنا يبدو لنا جليا أن الجاحظ اهتم بالمتلقي أكثر من الملقي، وإن كان ركّز على هذا الأخير في بعض الجوانب حتى يستطيع الوصول إلى إفهام المخاطب، فقد قال حينما سُئلَ عن معنى البلاغة: "أنّك إذا أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين، وتحقيق المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين بالألفاظ المستحسنة في الآذان المقبولة عن الأذهان، رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة كنت قد أوتيت فعل الخطابة واستجبت الله جزيل الثواب"[2]، وذلك حتى يوصف المتكلم بالبلاغة فيضلّ إلى أذهان مستمعه فيفهمهم مراده.

ومما اشترطوه في المتكلم أن يكون على دراية بمواقع القول فلا يطنب في موضع إنجاز، ولا يُجيز في موضع الإطناب، وفصّل العرب في أمر الإطناب والإيجاز، فليس كل إنجاز مُحببٌ ولا كل إطناب مردود على صاحبه وأحسن ما قيل في هذا الصدد آنذاك كلام "ابن قتيبة" حين قال:

وأجمع الكثير مما تريد في القليل مما نقول يريد الإيجاز، وهذا ليس بمجرد في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن، ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطاله مرة تارة للتوكيد وحذف تارة الإيجاز وكرّر تارة الإفهام"[3].

بل إن ابن المقفع لم يعب الإطالة في بعض المواقع، فقال:" ...فالإكثار من غير خلْط والإطالة في غير ملل، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، ويواصل كلامه عن أهمية المعنى والمقام الذي يردُ فيه الكلام فيقول: "فإنه لا خير في كلام يدل على معناك، ولا يشير إلى مغزاك، وإلى العمود التي قصدت، والغرض الذي إليه نزعت، قال: فقيل له:فإن ملّ السامع الإطالة التي ذكرت أنّها حق لذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم لما فاتك من رضا الحسود والعدولة "[4].

ويضيف الجاحظ في نفس السياق "رُبّ قليل يُغني عن الكثير...بل رُبّ كلمة تُغني عن خطابه وتنوب عن رسالة"[5]، وفي هذه إشارة واضحة إلى أن العبرة بالمعاني والمقاصد والغايات لا بمجموع الكلمات ولا طول الخطابات .

ب-**الإقناع:** أورد الجاحظ عدداً من صفات الخطيب حتى يكون مقنعا بليغاً فقال: "أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح، قليل الخلط متخيِّرُ اللفظ، لا يكلم سيّد الأمة بكلام الأمة، والملوك بكلام السوقة، ويكون في قوله فضل التصرف في كل طبقة، ولا تتفق المعاني بالتدقيق، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح، ولا يصفيها كل التصفية، ولا يهذبها غاية التهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيما أو فيلسوفاً عليماً، ومن قد تعود بحذف فضول الكلام، وإسقاط مشتركات الألفاظ..."[6]. في هذا النّص يقدم الجاحظ الغاية (الإقناع) على الوسيلة (اللغة) باعتبار أن الغاية "هي التي تحدّدُ الوسيلة بحسب المقامات والمخاطبين، كما ركز الجاحظ في كتابه" البيان والتبيين" على عدد من صفات الخطيب الجسديّة والملكات الذهنية ثم عرّج على هاته الخلفية من طول وقصر وحسن و مدامة، وكل ماله دور في جذب المستمع"ولفت انتباهه قبل إقناعه باللغة، ومن ذلك ما أورده عن

قول "سهل بن هارون" "لو أن رجلين خطبا أو تحدثا أو احتجا أو وضعا، وكان أحدهما جميلاً بديهياً ولباساً نبيلاً، و ذا حسب شريفة ، وكان الآخر قليلاً قميئاً، وباد الهيئة ذميماً، وخامل الفكر مجهولاً، ثم كان كلاهما في مقدار واحدٍ من البلاغة وفي وزن واحدٍ من الصواب لتصدع عنها الجمع، وعامتهم تقضي القليل الذميم على النبيل الجهم، وللبادِ الهيئة على ذي الهيئة، ولشغلهم التعجب عن مساواة حاجته ولصرامته سبباً للعجب به، ولصار الإكثار في نشأته على الإكثار في صحة لأن النفوس كانت له أحقر ومن بيانه أيأس"[7] فيتضح من خلال كلام الجاحظ دور الخطيب في تهيئة نفس السامع لإقناع بما سيأتي من كلام، فلولا سماع الناس لهذين الرجلين اللذين قارن بينهما الجاحظ لكان الإقدام من نصيب النبيل الجسم، بدليل أنّ جمهور السامعين عندما رأوا الدميم يئسوا من فصاحة لسانه، لكنهم أعجبوا به عندما قارنوه في الهيئة بصاحبه، ثم كان كِلاهُما في مقدار واحد من البلاغة، فشخصية المتكلم حسب الجاحظ لها دور مهم في نظر المخاطبين.

ويعلق الباحث "حلمي خليل "قائلا: "إنّ أهم ما يلفت النظر أنّ الجاحظ كان يتعامل مع الحدث الكلام (Speeck event) على أنه رسالة (Message) تبلغ إلى المخاطب، وهو ينطلق في ذلك الخطاب القرآني الذي يمثل النموذج المثالي لأنواع الخطاب عند العرب... ثم يندرج من مثل هذا المثال، خطابات أخرى لما لها صلة بفنون القول في العربية، أو الصفات الاجتماعية وكلاهما، مما أدى به إلى الغوص في قضايا الاتصال (Communication)، وشروطه وكذا الأداء (Performance) وطرقه المختلفة من لفظ وإشارة وغير ذلك، وقد ساعد الجاحظ في كل ثقافته الموسوعية، وانفرد في البيئة البصرية التي قدمت له نماذج متنوعة من اللغة العربية المنطوقة (Speeck Arabic)، وكذا بعض

اللغات الأخرى مما هيأ له مجالاً واسعاً والاستقراء ورصد القوانين التي تحكم مثل هذه الاستعمالات اللغويّة"[8].

كما قسم العرب القدامى الكلام إلى خبر وإنشاءٍ، وأنّ الخبر ينحصر في الصدق والكذب، وهذا ما ينكره الجاحظ، ويرى أن الخبر ينحصر في ثلاثة أقسام وهي:

1- إمّا أن يكون صادقاً وبالتالي فهو مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر بأنه مطابق له.
2- إمّا أن يكون كاذباً وبالتالي فهو مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر بمطابقته له.
3- إمّا أن يكون صادقاً ولا كاذباً وفيه أربعة حالات:
   أ- مطابق للواقع مع اعتقاد المتكلم أنه غير صادق.
   ب- مطابق للواقع مع اعتقاد المتكلم أنّه مُطابقٌ أصْلاً.
   ت- غير مطابق للواقع مع اعتقاد المتكلم أنّه مطابق.
   ث- غير مطابق للواقع دون اعتقاد المتكلم أنه مطابق أصْلاً.

ومن هذا المنطلق يعتمد الجاحظ في حكمه على صحة الخبر أو كذبه على شرطين مهمين وهما: مطابق الخبر للواقع وقصد المتكلم واعتقاده لهذه المطالب والملاحظ في تقسيم "الجاحظ" هذا انه اعتمد على بعض المعايير الحديثة في حكمه على صحة الخبر أو كذبه، فهو يتغلغل في نفسية الغير أثناء كلامه (قصد واستفادة)، وهذا ما يركّز عليه التداوليون أثناء دراستهم وتحليلهم للغة،و لهذا يتميز اتجاه الجاحظ برؤيته التحليلية العميقة ذات الطابع التداولي"[9].

أمّا فيما يخص الإنشاء فيذهب الجاحظ مذهب العلماء القدامى في تقسيمهم له إلى طلبي وغير طلبي، ولا يحصل الاختلاف إلاّ في المسائل الكثيرة المتفرعة عنه كالاستفهام والدعاء والأمر والنهي، والتمني.

وذكر الجاحظ أنّ:" جماع البصر بالحجة والمعرفة بمواقع الفرصة"[10] فمفهوم البلاغة عنده هي الحجاج، ويكون غايته استمالة القلوب وثني الأعناق، أي جعلها تتناسق وتنقاد، وتدعمه لما يقوله المتكلم،كما رأى أن البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة ورياضة ولإتمام الأدلة إحكام الصفة، وإلى سهولة المخرج، وجهارة المنطق إلى العلاوة، كحاجته إلى الجزالة والفخامة، وأن ذلك أكثر ما تستمال به القلوب، وتثنى له الأعناق وتُزيّنُ به المعاني"[11].

ويرى الجاحظ أنّه: "إذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغاً وكان صحيح الطبع بعيداً عن الاستكراه ومنزّهاً عن الاختلال مصوناً عن التكلف صنع في القلوب، صنع العبث في التربة"[12]، وبالتالي فهو يشترط ويشرح المعنى للتأثير على السامعين، وممارسة الفعل عليهم فإذا كان الكلام بليغاً فإنّه يشفي غليل المتلقي ويطغى ظمأه، فيؤثر فيه وينقعه لا محالة.

- **أفعال الكلام عند طه عبد الرحمن:**

يعدّ طه عبد الرحمن أحد المفكرين العرب المحدثين الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتأهيله في الثقافة العربية الإسلامية، فاهتم خاصة بظاهرة الاستلزام التخاطبي أو الحواري الذي يتجسد في "الأفعال الكلامية غير المباشرة" وتعود نشأته إلى المحاضرات التي ألقاها "بول غرايس" سنة 1967م، حيث لاحظ هذا الفيلسوف أن الجملة قد تحمل في معاملتها المختلفة معاني أخرى غير مباشرة وصيغة هذا المبدأ:" ليكن انتهاضا للخطاب على الوجه الذي يقضيه الغرض منه"[13]، فطه عبد الرحمن يرى أن التواصل يتم بين طرفين أي شخصين فأكثر، إذ يتمّ خلال هذا التواصل تبادل أقوال محدودة من أجل

الوصول إلى الهدف المنشود وهو"التبليغ"، وأسباب التواصل عند ثلاثة: إما لغوية أو عقائدية أو معرفية، وأهم هذه الأسباب هي:

"الأسباب اللغوية لكون اللغة هي الأداة الأقوى في التواصل"[14].

وفي كتابه "اللسان والميزان والتكوثر العقلي" تحدث عن أفعال الكلام في مبحث أسماه "العلاقة التخاطبية وتكوثر الكلام" فيرى أن لفظ الكلام في حد ذاته دال على معنى التواصل حتى أن ما سواه من وسائل التواصل المعلومة إن حركات ملفوظة وإشارات مبثوثة أو رهون منظومة، تبدو لنا موضوعة على قانونه ومفهومه وعلى مقتضاه أو قل إن الكلام أصل في كل تواصل، كائناً ما كان[15].

ومفاد كلامه أنه لا تواصل بدون كلام وحتى الرموز والإشارات والإيماءات هي ضرب من الكلام لأنها ببساطة تؤدي رسالة إلى المتلقي، فحقيقة الكلام ليست تلك الأصوات المنطوقة فحسب، لأن الإنسان قد ينطق عن غير وعي ولا إدراكٍ كلاماً ليس له معنى ولا يُنبئ عن قصد، لكن حقيقة الكلام لا تقوم بمجرد النطق بألفاظ مرتبة على مقتضى مدلولات محددة لأن هذا النطق قد يقع عرضاً كما في حال النّوم، وإنّما حقيقته في كونه ينبني على قصدين اثنين:

- **أحدهما**: يتعلق بالتوجيه إلى الغير.
- **والثاني**: يتصل بإفهام هذا الغير.

أمّا المقصد الأول فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلاماً حقا حتى تجعل من الناطق إرادة توجهية إلى غيره، ومالم تحصل هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلماً حقاً حتى ولو صادف ما نطق به حضور من يتلقّفه لأن المتلقي قد لا يكون مستمعاً حقا، حتى يكون قد ألقي إليه، بما تلقف مقصوداً بمضمونه أو مقصوداً به غيره بوصف واسطة فيه، أو قل حتى يدرك رتبة المتلقي، "فالمتلقي هو عبارة عن المتلقف الذي قصده الملقي بفعل إلقائه"[16].

فالشرط الأول عند طه عبد الرحمن هو: "حتى يكون الكلام كلاماً حقاً لابد من وجود متلقي يتلقى هذا الكلام أو ما أسماه "الغير"، ولابد أن يكون هذا المستمع حقاً أو أيضاً، حتى يُدرك إن كان هذا الكلام متوجهاً له أو لغيره بوصفه واسطة فيه.

أما القصد الثاني فلا يكون المنطوق به كلاماً حقاً حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير وما لم تحصل منه هذه الإرادة فلا يمكن أن يعد مُتكلماً حقا حتى يكون أفهم ما فهم ، سواء أوافق الإفهام الفهم أو خالفه، أو حتى يدرك "الفاهم"، فالفاهم هو عبارة عن الملتقط الذي قصده المفهم بفعل إفهامه[17].

وفي هذا المقام يرى طه عبد الرحمن "أن المنطوق به لا يكون كلاماً حتى تحصل منه غاية الإفهام سواءا كان ذلك الإفهام موافقا لفهم المستمع أو مخالفاً له، بهذا يتبين أن حقيقة الكلام ليست هي الدخول في علاقة بألفاظ معينة بقدر ما هي الدخول في علاقة مع الغير بمعنى أن الذي يحدد ماهية الكلام إنّما هو "العلاقة التخاطبية" ليس "العلاقة التلفظية" وحْدها، فالكلام بغير تخاطب ولا متكلم، من غير أن يكون له وظيفة المخاطب (بكسر الطاء)، ولا مستمع من غير أن تكون له وظيفة المخاطبة (بفتح الطاء)[18].

كما ركز في ثنايا كلامه على "قصد المتكلم" عند النطق بالكلام أو ما أسماه "المعنى" أو "المراد" أو المقصود فيقول: "اللفظ المخاطب به يستمد لا بالمدلول الموضوع له والمحفوظ في المعاجم إنّما بالقصد الذي يكون المتكلم منه عند النطق به والذي يدعو المستمع إلى الدخول في تعقّبه مقاميا..."

ومما اختص به اللسان العربي أن يجعل لمدلول اللفظ أسماء ثلاثة كلها تفيد لغة واصطلاحاً مفهوم "القصد" وهي بالذات "المعنى" و"المراد" و"المقصود"...[19] ثم عن فعل القول هو أول مراتب العمل الضرورية لحصول

التخاطب، إذ لا يحصل الانتفاع منه إلاّ إذا كان مميزاً عن فعل الحيوان بالدرجة الأولى، والكائنات الأخرى بالدرجة الثانية بل يقول في هذا السياق:

"ولا يخفى على ذي بصيرة أن أولى مراتب العقل الضرورية لحصول التخاطب "فعل القول" نفسه، كما لا يخفى أن مراقبة هذا الفعل القولي على مقتضى الانتفاع لا يمكن أن تكون بإثباته على مقتضى ما يميز الفعل الإنساني عن غيره من أفعال الكائنات الحية"[20].

وعرض طه عبد الرحمن في كتابه" في أصول الحوار وتجديد علم الكلام" نموذجاً للقصد الذي عدّه أساسا لحصول الانتفاع، ويقتضي هذا النموذج تأسيس الدلالة اللغوية على قصود المتكلمين ويتخذ الصورة العامة التالية:

أن قول القائل لا يمكن أن يفيد شيئا إلاّ إذا قصد القائل الأمور التالية:

1- أن يدفع قوله إلى نهوض "المقول له" بالجواب.

2- أن يتعرف المقول له على هذا القصد.

3- أن يكون انتهاض "المقول له" بالجواب مستنداً إلى تعرفه على قصد القائل.

يلزم عن هذا النموذج بعدد المقاصد، وتتعقد مستوياتها وتتدخل كما يظهر ذلك في الشرط من هذا النموذج حيث مراده إلى مقصود ثلاثة متراكبة هي "القصد" و"قصد القصد"، و"قصد القصد"، إذ يقصد القائل بأن يقصد "المقول له" "بأن القائل قصد أن ينهض المقول له بالجواب ولا شيء يمنع من ترتيب قصود أخرى عليها تكاد تفوقه.

لكن الجديد الذي أتى به طه عبد الرحمن هو صياغته لمبدأ(التصديق واعتبار الصدق والإخلاص) وهو المبدأ الخامس إضافة إلى المبادئ الأربعة: مبدأ التعاون (بلو غرايس)، مبدأ التأدب (روبين لانكوف)، مبدأ التواجه(بنلوب بران)، مبدأ التأدب الأقصى(جوفري ليتش).

وبعد مراجعته لهذه المبادئ الأربعة وكشفه عن بعض الثغرات التي تشكو منه سعى"طه عبد الرحمن" إلى صناعة مبدأ يسد به بعض القصور الذي بدا واضحاً على المبادئ السابقة فأضاف (مبدأ التصديق) الداعي إلى وجوب ربط القول بالفعل والنظر بالعمل، ويمكن صياغة هذا المبدأ كما يلي: (لا تقل لغيرك قولاً لا يصفه فعلك) وقوام هذا المبدأ عنصران اثنان[21]:

أحدهما: (نقل القول) ويتعلق بالجانب التبليغي من المخاطبة.

الثاني: (تطبيق القول) الذي يتعلق بالجانب التهذيبي.

أما القواعد المتفرعة على مبدأ الصدق في جانبه التبليغي:

يتفرع عن مبدأ الصدق في جانبه التبليغي قواعد أخذها" طه عبد الرحمن" من كتاب" أدب الدنيا والدين"وهي:[22]

1- أن يكون للكلام داع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضر.
2- أن يوظف المتكلم الكلام في موضعه ويتوخى له إصابة فرصته.
3- أن يكون الكلام على قدر حاجته.
4- أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به.

يرى طه عبد الرحمن أن هذه القواعد جامعة تدور في فلك ما يسمى بمبدأ (القانون) والمبادئ المتفرعة عليه إلا قاعدة واحدة وهي قاعدة الكيف أو (قاعدة الصدق)[23]. تأتي هذه المقابلة على النحو الآتي:

- **القاعدة الأولى**: تقوم مقام مبدأ القانون، والقاسم المشترك بينهما أو كليهما يشترط تحديد هدف معين للمخاطبة، وإذا خلت المخاطبة من هذا الهدف كانت باصطلاح (الماوردي) هجرا أو هذيانا.
- **القاعدة الثانية:** تقوم مقام قاعدة العلاقة، فهي تقضي أن يكون لكل مقام مقال.

– **القاعدة الثالثة:** تقوم مقام قاعدة الكم، فهي توجه الاكتفاء بما هو ضروري في الخبر كما توجه قاعدة الكم. أما إذا خرج الكلام عن ذلك بالتقصير سمي باصطلاح (الماوردي) حصرا، أما إذا خرج عنها بالتكشير سمي عنده هذرا[24].

– **القاعدة الرابعة:** تقوم مقام قاعدة الجهة، فهي تشترط مراعاة صحة المعاني وفصاحة الألفاظ وإتباع أساليب الوضوح، فإذا خرج الكلام عن هذه القواعد كان مختل المعنى ومستغلق اللفظ، القواعد المتفرغة عن مبدأ التصديق[25].

أ- **قاعدة القصد:** لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير.

ب-**قاعدة الصدق:** لتكن صادقاً فيما تفعله إلى غيرك.

ت-**قاعدة الإخلاص:** لتكن في تودّدك لغيرك متجرداً من أغراضك.

والملاحظ على هذه القواعد أنها قريبة من قواعد مبدأ التأدب وقواعد مبدأ التواجه مع محاولة طه عبد الرحمن عدم الوقوع في المزالق التي وقعت فيها هذه المبادئ.

ويمكننا أن نسجل جملة من الملاحظات المتعلقة بهذا التقسيم نذكر منها:[26]

– يترتب على ظاهرة القصد أمران أساسيان هما: وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة وإمكانية الخروج عن الدلالة الظاهرة لقول إلى الدلالة المستلزمة.

– الوصل بين المستويين التبليغي والتهذيبي.

– إمكانية الخروج عن الدلالة الظاهرة مما يدفع بالمخاطب إلى الدخول في العمل وتحمل مسؤوليته المراد من القول لأن الخطاب بلغة بطريق التلميح

لا التصريح، فتأتي مهمة المخاطب للدخول في عملية التأويل بغية الوقوف على المراد، ويستعين في ذلك بقرائن مقالية ومقامية.

– تتميز قاعدة القصد عن مبدأ التأدب لـ(لاكوف) أنها تأخذ بعنصر العمل من الجانب التهذيبي إما على جهة المتكلم أو من جهة المخاطب.

– تقتضي قاعدة الصدق ممارسة في مستويات ثلاثة هي: الصدق في الخبر، والصدق في العمل ومطابقة القول للفعل.

– يقتضي صدق الخبر أن يحفظ المتكلم لسانه عن قول أشياء للمخاطب على خلاف ماهي عليه.

– يقتضي الصدق في العمل أن يصون المتكلم سلوكه ولا يشعر المخاطب بأوصاف هي على خلاف ما يتصف به.

– تقتضي مطابقة القول للعمل أن يصون المتكلم لسانه وسلوكه ولا يشعر المخاطب بوجود تفاوت بينهما.

يرى "طه عبد الرحمن" أن لهذه الأصناف من الصدق أفضليات ثلاث:

1- أن يفعل المتكلم ما لم يقل له من أن يقول ما لم يفعل.

2- أن يسبق فعل المتكلم قوله أفضل من أن يسبق قوله فعله.

3- أن يكون المتكلم أعلم بما يقول أفضل له من أن يكون غيره أعمل به.

أوجه التوافق والاختلاف بين "الجاحظ" و"طه عبد الرحمن":

1- أوجه التوافق:

يتفق كل من"الجاحظ" و"طه عبد الرحمن" في تناولهما لقضية (أفعال الكلام) في المسائل التالية:

– **مسالة الإقناع والإفهام:** حيث يرى كل من "الجاحظ" و"طه عبد الرحمن" أنهما شرطان ضروريان لحصول التواصل بين المستمع والمتلقي وبدونهما يبقى الخطاب جامداً لا يؤدي غرضاً، لأن غرض الخطاب في الأساس هو التواصل.

– **مسألة القصد:** أو المراد بإصدار الخطاب للغير، فلابد من كلام يدل على معنى ويرمي إلى قصد معين.

– يولي كل من "الجاحظ" و"طه عبد الرحمن" أهمية للمجتمع، حيث يرى كل منهما أن الخطاب لابد أن يصاغ إتباعاً للطبقات الاجتماعية ولابد من مراعاة التفاوت الحاصل بينهما، فلا تخاطب الخاصة كما تخاطب العامة مثلاً.

– يطرق "عبد الرحمن" قضية الإيجاز والإطناب فيما أخذه عن الماوردي الذي وضع لهما مصطلح الحصر (الإيجاز) ومصطلح الهذر (الإطناب)، ويتجلى ذلك من خلال القاعدة التالية: أن يكون الكلام على قدر الحاجة، فلا إطناب ممل ولا إيجاز مخل.

– تحدث "طه عبد الرحمن" كذلك عن مراعاة مقتضى الحال أو مراعاة حال السامعين من خلال القاعدة الثانية المتفرعة عن مبدأ الصدق في جانبه التبليغي، وهي أن يوظف المتكلم الكلام في موضعه ويتوخى له إصابة فرصته.

– اشترط "طه عبد الرحمن" من خلال القاعدة الرابعة أن تكون المعاني صحيحة والألفاظ فصيحة والأساليب واضحة، وهذا ما رسخه الجاحظ فيما رأى أن البيان يحتاج إلى التمييز والسياسة وإحكام الصفة وجهارة المنطق وسهولة المخرج حتى يستميل القلوب ويثني الأعماق.

2- أوجه الاختلاف:

اختلف كلا من "الجاحظ" و"طه عبد الرحمن" في تناولهما لقضية(أفعال الكلام) في أن:

– "طه عبد الرحمن" يرى أن اللفظ أو الخطاب قد يتعدى مجرد القصد إلى ما وراء القصد أو أسماه قصد القصد فهي قصود متراكبة على حد تعبيره وهذا ما لم يتناوله"الجاحظ" فهو اكتفى بقصد الجاحظ بقصد المخاطب من الخبر واعتقاده الذي لابد أن يكون واضح المخاطب وجلياً.

– وضع"طه عبد الرحمن" مقابلاً لمصطلح الخبر علماءنا القدماء وهو مصطلح العرض ووضع له أربعة، فالعارض يعتقد صدق ما يعرض ويلزم المعروض بتصديق عرضه ويقيم الأدلة عليه ويقتنع بصدق دليله، وصحته. أما "الجاحظ" فلا يلزم المخاطبة بتصديق ما يلقي إليه فهو يقسم الخبر إما صادق أو كاذب أو ليس بصادق ولا كاذب والمتلقي هو من يملك الحكم عليه.

– ركز "الجاحظ" على الصفات الجسدية للمخاطب أو الملقي ورأى أن لها دوراً في التأثير في السامعين، لكن "طه عبد الرحمن" ركز على الجانب الأخلاقي التعاملي وما له من دور في ضبط جانب الاتصال التبليغي بين الطرفين.

أهم النتائج:

إن أهم النتائج كل من "الجاحظ" و"طه عبد الرحمن" في مجال نظرية (أفعال الكلام) ما يلي:

✓ إن أهم ما ركّز عليه "الجاحظ" في تبليغ الرسالة الكلامية شرطي الإفهام والإقناع حيث على المرسل أن يراعي حال المرسل إليه ومقامه ومنزلته ومن ثم يصوغ كلاماً مناسباً له حتى يتسنى له إقناعه والتأثير فيه.

✓ اهتم "الجاحظ" بقضية الإطناب والإيجاز وذلك أنّ الإطناب ليس مكروهاً في كل المواضع، والإيجاز ليس مستحباً أيضا في كل المواضع فلكل مقام ما يناسبه.

✓ أضاف الجاحظ تقسيماً ثالثاً إلى أنواع الخبر وهو: إما ألا يكون صادق ولا كاذب وفيه أربعة حالات.

✓ ترتكز فكرة طه عبد الرحمن حول فعل الكلام على أن التواصل لا يكون إلا بين طرفين أو أكثر بهدف تبليغ الرسالة، ومن بين أسباب التواصل عنده: الأسباب اللغوية لكون اللغة هي الأداة الأساسية لحدوث هذا التواصل ويرى أن الكلام في حد ذاته دال على التواصل، كما يرى أن حقيقة الكلام ليست

أصوات منطوقة فحسب بل ينبني على قسمين: التوجه إلى الغير وإفهام ذلك الغير.

✓ لا يحمل الانتفاع بفعل القول إلا إذا كان مميزاً عن فعل الحيوان والكائنات الأخرى.

✓ تتعدد المقاصد وتنعقد مستوياتها، فقد لا يتعرف المخاطب على قصد المخاطب الحقيقي، فتنشأ مقاصد أخرى ناتجة عن القصد الأول.

✓ تميّز "طه عبد الرحمن" عن غيره من الباحثين في حقل التداولية بصياغته لمبدأ التصديق بعد اكتشافه للثغرات الموجودة في المبادئ الأربعة:
(مبدأ التعاون، مبدأ التواجه، مبدأ التأدب، مبدأ التأدب الأقصى) ومؤدى هذا المبدأ أن الأقوال والأفعال لابد أن تنضبط بجملة من القواعد:
قواعد التواصل وقواعد التعامل، والهدف لوضع هذا المبدأ هو وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي.

✓ إنّ المعيار في تصنيف أفعال الكلام حسب "سيرل" هو هدف فعل التلفظ(فعل القصد) ذلك انه وطبقاً لنظرية أفعال الكلام فإن قصد المتكلم يعد عنصراً محورياً في إنجاز الفعل الكلامي.

✓ عني "الجاحظ" بأفعال الكلام خاصة في كتابه البيان والتبيين" وركز على ضرورة مراعاة مقتضى الحال ويذهب إلى ضرورة تركيز إفهام المخاطب وإبلاغه محتوى الرسالة ومن ثم حصر البيان في اللفظ وربط الإقناع بالتداول.

✓ أضاف "الجاحظ" تصنيفاً ثالثاً للخبر وهو: إما أن لا يكون صادقاً ولا كاذباً، ويعتمد في الحكم على صحة الخبر على عنصرين: مطابقة الخبر للواقع، وقصد المتكلم واعتقاده من هذه المطابقة.

✓ يعد "طه عبد الرحمن" من الأوائل العرب المحدثين الذين تمثلوا المقاربة التداولية في تقويم التراث من خلال تناوله لنظرية أفعال الكلام وكشف ملابساته في التراث اللغوي العربي من خلال كتابه "التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لنظرية الأفعال الكلامية".

✓ إنّ أهم ما قام به "طه عبد الرحمن" في مجال نظرية أفعال الكلام صياغته لمبدأ التصديق المؤسّس على خلفيتين: الصدق والإخلاص، ويقوم هذا المبدأ على قاعدة" لا تقل لغيرك قولاً لا يصدقه فعلك".

✓ يتداخل كلّ من "الجاحظ" و"طه عبد الرحمن" في دراستهما لأفعال الكلام في عدة نقاط منها: مسألة الإقناع والإفهام، باعتبارهما شرطان ضروريان لحصول فعل الكلام، وضوح المعاني بين المرسل والمرسل إليه، مراعاة مقام المتلقي وطبقته الاجتماعية.

✓ يختلف كلمن "الجاحظ" و"طه عبد الرحمن" في عدة نقاط منها: لم يحصر طه عبد الرحمن القصود بين القائل والمقول له فهي متراكبة ومتعددة، أما الجاحظ فيتغلغل في نفسية المخبر أثناء كلامه ولا يراعي قصد المخاطب واعتقاده مما يلقي إليه- تركيز" الجاحظ" على الصّفات الجسدية للمتلقي واعتبارهما أساس التأثير في المتلقي، أما "طه عبد الرحمن" فركز على الجانب الأخلاقي التهذيبي.

✓ وفي الأخير لست أدعي أن هذه النتائج التي أكون قد توصلت إليها من خلال هذا الجهد المتواضع نتائج نهائية، بل أن البديعية حقل لم ينل حقه من الدراسة رغم أهمية هذا الموروث الشعري العربي وقيمته المعرفية والمعنوية، وعليه لا أرى هذا الجهد إلا محاولة لاستشارة الأعماق وإيلائه عناية خاصة بالدراسة والتحقيق.

وجدير بالذكر أن نشير إلى غنى التراث العربي بجوانب مهمة من الدرس التداولي لاسيما كالبلاغة والنحو وأصول الفقه...

الهوامش:

[1]-الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م، ج1، ص119.

[2]-المرجع نفسه، ص114.

[3]-أبو عبد الله بن مسلم بن قتيبة: أدب الكاتب، شرح وتهميش وتقديم: الأستاذ علي فاعور، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ص20.

[4]-الجاحظ: البيان والتبيين، ص116.

[5]-المصدر نفسه، ص7.

[6]-الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص92.

[7]- المصدر نفسه، ص100.

[8]-حلمي خليل: الدراسات اللسانية التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2016م، ط1، ص55.

[9]-أمينة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف- دراسة تداولية-، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الأدب، إشراف زهيرة قروي، جامعة منتور، قسنطينة، 2010م/2011م، ص65.

[10]- الجاحظ: البيان والتبيين، ص16.

[11]-ينظر: المصدر نفسه، ص نفسها.

[12]-المصدر نفسه، ص65.

[13]-أمينة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف، دراسة تداولية، ص49.

[14]-سناء صحراوي: أفعال الكلام في رواية الأسود يليق بك، بحث في التشكيل التداولي السردي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها، ص14.

[15]-طه عبد الرحمن: اللسان والميزان والتكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، ط1، 1998، ص213.

[16]- المصدر نفسه، ص نفسها.

[17]-طه عبد الرحمن: اللسان والميزان والتكوثر العقلي، ص214.

[18]-المصدر نفسه، ص215.

[19]- المصدر نفسه، ص نفسها.

[20]- المصدر نفسه، ص217.

[21]-طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،ط1، ص45.

[22]-المرجع نفسه، ص35.

[23]-المرجع نفسه، ص39.

[24]- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص251.

[25]- المرجع نفسه، ص250.

[26]-المرجع نفسه، ص251.